

أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م و تأثيراتها على الثورة الجزائرية

كهربلاستاذ بورعدة رمضان

جامعة 08 ماي 1945م، قالة.

مدخل:



سأحاول في هذه المقالة كشف دور مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في خلط أوراق السياسة الفرنسية في الجزائر، و في تعزيز مركز جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري، و مساهمتها الجوهرية في فتح المجال أمام حل تفاوضي متفق عليه بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية، و ساعتمد في هذا الإطار على وثائق رسمية فرنسية جديدة، تحمل طابع " سري للغاية "، وضعت حديثا في أرشيف ما وراء البحار بفرنسا تحت تصرف الباحثين، و تكشف عن دور هذه الأحداث في قلب مسار أحداث الثورة الجزائرية لفائدة جبهة التحرير الوطني.

و لما كانت فكرة تقرير المصير، و ما ارتبط بها من خيارات سياسية حلا للمشكلة الجزائرية - وخاصة فكرة الجزائر الجزائرية التي دافع عنها الجنرال ديغول - هي التي أدت إلى تسارع الأحداث باتجاه تفجير أحداث ديسمبر 1960م، فسأكرس لها حيزا كافيا في هذه المقالة، ثم سأعرج بعد ذلك إلى دراسة أحداث ديسمبر، مركزا بالأساس على معالجة مختلف تأثيراتها و تداعياتها. و في الأخير سأحاول كشف مدى تأثير هذه الأحداث على استفتاء تقرير المصير الذي نظمه الجنرال ديغول يوم 08 جانفي 1961م، و جعله قاعدة سياسته الجزائرية، و عواقب ذلك على مستقبل القضية الجزائرية.

سياسية من خلال الاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم.

ففي يوم 16 سبتمبر 1959م، صرح في خطاب متلفز قائلا⁽¹⁾: «أمام فرنسا مشكلة صعبة و دموية ما تزال مطروحة، هي مشكلة الجزائر، يجب علينا حلها.... لا للشعارات العقيمة و المبسطة هؤلاء و أولائك»، في إشارة منه لشعار الجزائر المستقلة

أولاً- تقرير المصير، و مشروع الجزائر الجزائرية:

بالتزامن مع العمليات العسكرية الضخمة التي شنها الجنرال شال (Challe) لإحقاق الهزيمة العسكرية بالثوار، و في الوقت الذي دخل فيه مشروع قسنطينة الاقتصادي و الاجتماعي حيز التطبيق، بادر الجنرال ديغول إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية لفائدة المسلمين، و فتح أمامهم آفاقا

و لكي يفرغ هذا الخيار من محتواه، فيصبح شيئا غير مرغوب فيه بالنسبة للناخبين، قرر ضمينا أنه في هذه الحالة سيتم فصل الصحراء، خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كفضاء للتجارب النووية^(*) و لاستغلال الغاز و البترول و هما عنصران حيويان تفتقر إليهما فرنسا، و لهذا أكد أن كل الإجراءات ستتخذ من أجل استغلال البترول الصحراوي الذي يعد ضروريا لفرنسا و لكل العالم الغربي.

ثم تطرق بعد ذلك للخيار الثاني، و سماه الفرنسية الكاملة (Francisation complète) و هو حل يدافع عنه المستوطنون و معظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، و على رأسهم الجنرالان شال، و ماسي، و لكن الجنرال ديغول عبر في العديد من تصريحاته الأخرى عن عدم إيمانه بهذا الحل، لأنه إجراء غير عملي، و لهذا يبدو أنه لأسباب سياسية تحاشى عن قصد استخدام مصطلح الإدماج (intégration) الذي دأب المستوطنون و حلفاؤهم داخل مؤسسة الجيش على المطالبة بتحقيقه.

و تتمثل الفرنسية التامة في المساواة المطلقة فيكون بموجبه للجزائريين الحق في الوصول إلى كل الوظائف السياسية و الإدارية و القضائية في الدولة و يكون لهم حق الانتساب إلى كل المصالح العامة (Services publiques)، و يستفيدون في مجالات الأجور، التعليم والضمان الاجتماعي و التكوين المهني من كل الامتيازات المكفولة لبقية المواطنين، وبالتالي يصبحون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، الذي سيمتد هكذا، و بصورة فعلية من دونكارك (Dunkerque) إلى تامنراست. أما الخيار الثالث الذي يؤمن به، و يعتقد أن الأغلبية الصامة من سكان الجزائر تنبأه، و يعتبره حلا مناسبا للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين (Gouvernement des Algériens par

الذي تنبأه جبهة التحرير الوطني، و شعار الجزائر الفرنسية الذي يتبناه المستوطنون، و أنصارهم من بين قادة الجيش الفرنسي.

و أضاف، أن المستقبل السياسي للجزائر يختاره الجزائريون و الجزائريات عندما يستتب السلم، و أنه من الناحية النظرية يمكن تصور ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية، و أن مصلحة الجميع، و فرنسا أولا تقتضي معالجة المشكلة من دون أي غموض، و سيكون اختيار واحد من هذه الحلول الثلاثة محل استشارة شعبية. فإما الانفصال (La sécession)، و في هذه الحالة تغادر فرنسا الجزائريين الذين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها، و الذين سينظمون بلادهم التي يعيشون عليها بمعزل عنها.

غير أن الجنرال ديغول لا يحبذ مطلقا هذا الحل، و هو مقتنع أنه أمر مستبعد، و إن حدث فسيؤدي إلى كارثة حسب اعتقاده حيث سيفتح الباب لمعاناة مفزعة، و فوضى سياسية بشعة، و عمليات ذبح معمة و دكتاتورية شيوعية عدوانية حسب تعبيره.

و لهذا دعا الجزائريين أن يستعيدوا من هذا الشيطان كما قال، لأنه إذا بدا نتيجة نحس استثنائي أن هذا الحل يجسد إرادتهم، فإن فرنسا ستتوقف بكل تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة، في إشارة منه، كما يبدو للاعتمادات المالية الضخمة التي سخرتها لتحقيق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه كما هو معروف من مدينة قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م.

و من أجل استبعاد هذا الحل، أكد أنه في حالة إقرار هذا الخيار، فإن الجزائريين - من كل الأصول - الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، و ستحقق فرنسا لهم رغبتهم، حتى و لو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة.

المواطنين، فلماذا ستستمر من الآن فصاعدا المعارك المقيمة و الاعتداءات التي مازال تدمي الجزائر ؟». و جدد رفضه الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري، و اعتبر أن أعضاءها يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة و الرب و يعتقدون أنهم يستطيعون أن يجيروا الجمهورية الفرنسية على منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر، و التعامل معهم كحكومة.

و أكد أن⁽²⁾: «مصر الجزائر يملكه الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين و الرشاش و لكن تبعا للإرادة التي يعبرون عنها شرعيا عن طريق التصويت العام...».

و انتظر بعد ذلك ردود الفعل على هذا العرض حيث قبلت جبهة التحرير الوطني مبدأ تقرير المصير و لكنها رفضت أن يجري في وجود جيش احتلال و علق على هذا الموقف بقوله: "ماذا يتصور هؤلاء الفلاقة (Fellaghas) ؟ هل يعتقدون أنه يمكن بضربة عصا سحرية حل كل هذه المشاكل؟».

و أضاف يقول: «وفي المقابل، يوجد أناس من مواطنينا، و منهم عسكريون، يريدون إبادة جبهة التحرير الوطني، كما لو أن هذا الأمر ممكن و يوجد من يحلمون بالجدل مع " الفلاقة " في مزادة مستحيلة»، في إشارة منه لأنصار التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

و كتب إلى رئيس حكومته ميشال دوبري (Michel Debré)، و كان يدرك حزنه العميق على الجزائر الفرنسية، و وساوسه و هو يعرض سياسة تقرير المصير أمام البرلمان، فقال له⁽³⁾: "بحق السماء أن تحافظ على رابطة الجأش، فلا يجب أن نأبه بأشقياء فرحات عباس، و لا ندخل في جدل معهم، و لنتركهم يتحدثون عن مليون قتيل في الجزائر، و ثلاثة ملايين محتجز، أما بالنسبة

(Les Algériens) و بمساعدة فرنسا، مع قيام وحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد و التعليم، و الدفاع، والعلاقات الخارجية، و إذا قبل الجزائريون هذا الخيار، فإن الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فدراليا، حتى يكون مختلف المجموعات التي تعيش في الجزائر" الفرنسيين العرب، القبائل، الميزابيين... إلخ" حسب تعبيره، الضمانات الخاصة بحياهم الشخصية في إطار التعاون فيما بينهم. و من أجل أن يغري قادة جبهة التحرير الوطني بالقبول بهذا الخيار ذكرهم بأنه قد مضى عام كامل منذ اعتماد نظام المجموعة الانتخابية الواحدة، فأصبحت المجموعة المسلمة تمثل أغلبية الوعاء الانتخابي، و أن الجزائريين هم من يقرر مستقبلهم السياسي حال عودة السلم، و أن الجميع مهما كانوا يحق لهم المشاركة في هذه الاستشارة الشعبية، و هو يعني ضمنا أن جبهة التحرير الوطني يحق لها المشاركة في هذا الاستفتاء، و لهذا اعتبر أن الثورة لم يعد لها ما يبررها.

و بعد ذلك جدد عرض مضمون سلم الشجعان على الحكومة المؤقتة، و لكن مع تدابير سياسية أكثر وضوحا، فقال: «إذا كان أولئك الذين يقودون الثورة يطالبون بأن يكون للجزائريين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إذن فإن كل الطرق مفتوحة...».

و إذا كان الرجال الذين يشكلون المنظمة السياسية للثورة، لا يودون أن يتعرضوا للإقصاء من المناقشات، ثم الانتخابات و ما ينتج عنها من مؤسسات تتكفل بترتيب مصير الجزائر، و تضمن حياتها السياسية، فإنني أضمن أن تكون لهم، مثل كل القوى الأخرى- لا أكثر، و لا أقل- المكانة و الحصة التي تتيحها لهم أصوات

حرا تماما، سيكون كذلك، لأن فرنسا تريد حل المشكلة بشكل جذري، سيكون الخيار كذلك حرا، لأنني التزمت بأن يتمكن كل الجزائريين من المشاركة في هذه الاستشارة، من دون أن يتعرضوا إلى أي إكراه مهما كان المكان الذي أتوا منه ومهما كان برنامجهم وستكون لهم مساهمة ليس فقط في الاستفتاء ولكن كذلك في المداولات التي تسبقها بغرض الاتفاق على آليات الاستفتاء والمشاركة في الحملة الانتخابية».

و اعتبر الجنرال ديغول في مذكراته⁽⁶⁾: «أن الخطوة الحاسمة قد تم تجاوزها، غير أن تسوية القضية كان يستلزم - حسب تعبيره - المزيد من الوقت والقتال، والأزمات، والمساومات، وأن فرنسا أعلنت أنه يتعين على الجزائريين، أي المسلمين أن يختاروا مصيرهم، ولم تقرر قط ذلك بالنيابة عنهم بحجة شعار "الجزائر الفرنسية"، وأنها كانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة، وأن هذه الدولة يمكن أن تتخلى عنها تماما، أو تتعاون معها».

و إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال ديغول، واشترطت أن يجري استفتاء تقرير المصير من دون قيود، وتحت إشراف الأمم المتحدة وهو ما ظل الجنرال ديغول يرفضه، فإن المستوطنين، وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر اعتبروا أن الجنرال ديغول، الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظاهر، وأن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، وأنه حول الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية، ولهذا تطور الموقف بشكل خطير، وأدى إلى تصرفات نارية

أطلقها الجنرال ماسي (Massu) ضد ديغول وأعقبها ثورة المستوطنين يوم 24 جانفي 1960 أو ما سمي بثورة الحواجز (Les Barricades).

فالجنرال ماسي، الذي يعد من أبرز الجنرالات الفرنسيين الذين أذاروا الحرب ضد جيش

للمجلس فكن واثقا و هادئا». وهكذا عرض السيد ميشال دوبري (Michel Debré) مشروع تقرير المصير على البرلمان، ذي الأغلبية المريحة الموالية لديغول فكانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف نهار يوم 15 أكتوبر 1959م في مصلحته، إذ وافق على حق تقرير المصير 441 نائبا، مقابل معارضة 23 نائبا فقط.

و بهذا لم يبق أمام الجنرال ديغول إلا عقبة المتطرفين من المستوطنين، والعديد من ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر، الذين يعتبرون أن تقرير المصير معناه القضاء على الجزائر الفرنسية، وتحويل النصر العسكري الفرنسي في الجزائر - حسب اعتقادهم - إلى هزيمة سياسية، ولهذا كتب رسالة إلى الجيش، ورد فيها ما يلي⁽⁴⁾: «تحت مسؤوليتي، وعن خبرة، حددت ما يجب علينا فعله في الجزائر... لإحلال الأمن تماما [إلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني]، وفيما بعد ضمان حرية الاستفتاء الذي سيحدد من خلاله الجزائريون مصيرهم بأنفسهم... ينبغي إذن أن تكون هذه الاستشارة حرة تماما، وإلا فلن نجد للمشكلة حلا حقيقيا».

و أضاف يقول: «بعد كل هذه المجهودات والتضحيات، ينبغي عليكم إذن، في هذا الميدان أن تكونوا في خدمة فرنسا بإخلاص و بالتزام كما تعودتم، من دون أن يشغل جمعكم أي اعتبار آخر، و اعلموا أنني أعتمد عليكم».

و في يوم 10 نوفمبر 1959م جدد خلال مؤتمر صحفي دعوته زعماء الثورة لكي يناقشوا مع الحكومة الفرنسية في جو يسوده الهدوء، الشروط السياسية والعسكرية لإنهاء القتال، و مما قاله⁽⁵⁾: "...إن اختيارهم سيكون

ففي سؤال للصحفي حول ما إذا كان للجيش القدرة على فرض تصوره لإدارة الحرب، أجاب ماسي قائلا: «إن الجيش لديه القوة، وإذا كان لم يظهرها لحد الآن، فذلك لأن الفرصة لم تكن مناسبة، ولكنه سيستعملها إذا اقتضى الوضع ذلك إننا لا نفهم سياسة الجنرال ديغول...».

و سأل الصحفي الجنرال ماسي، عما إذا كان الجيش، يطيع كل أوامر الجنرال ديغول من دون تحفظ؟

فأجابه، بعد تردد: «أنا شخصيا، وأغلبية ضباط القيادة، لا ننفذ من دون شروط أوامر رئيس الدولة»⁽⁸⁾، وكان لهذا التصريح آثار مدوية في فرنسا، ورغم نفي الجنرال ماسي لمضمونه، إلا أن الجنرال ديغول عزله من منصبه، وأبرزت صحيفة صدى الجزائر، الواسعة الانتشار هذا التطور على صفحتها الأولى يوم 23 جانفي 1960م بعنوان "الجنرال ماسي يقال من منصبه"⁽⁹⁾، وكان هذا الحدث بمثابة الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز (Les barricades)⁽¹⁰⁾ في مدينة الجزائر خلال اليوم الموالي، واستمرت أسبوعا كاملا، وهي حركة عصيان مدني دموية، قام بها المستوطنون، و تعاطف معهم العديد من ضباط الجيش، بما فيهم الجنرال شال نفسه، رفضا لعزل الجنرال ماسي، ولسياسة الجنرال ديغول فيما يتعلق بتقرير المصير، وقد اعترف الجنرال ديغول في مذكراته بخطورة هذه الحوادث، و وصف في حديث إذاعي يوم 25 جانفي 1960م ما حدث في اليوم السابق بأنه⁽¹⁰⁾ «ضربة قاصمة ضد فرنسا»، و وقف يوم 29 جانفي 1960م من جديد أمام المذيع و ظهر على شاشة التلفزيون يرتدي لباسا عسكريا، في تلميح إلى خطورة الموقف و أكد أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم الذي أوضحه رئيس الجمهورية و قررته الحكومة، و أقره البرلمان، و تبنته الأمة الفرنسية، هو المخرج الوحيد و الممكن

و جبهة التحرير الوطني، حيث قاد الفرقة العاشرة لقوات المظليين، ويعتبره المستوطنون بطل معركة الجزائر، كما شارك بقواته في العدوان الثلاثي على مصر في خريف 1956م، و كان من أبرز القادة العسكريين الذين نفذوا مخطط شال، كما عين قائدا لجيش منطقة الجزائر (commandant du corps d'armée d'Alger)، و كان أكثر جنرالات الجيش الفرنسي شعبية في أوساط المستوطنين في الجزائر، و يعتبر الجنرال ماسي أن أسباب هذا التأثير، تتمثل في: معركة الجزائر، و قيادته لحركة 13 ماي 1958م التي أطاحت بالجمهورية الرابعة التي اهتم بالعجز في مواجهة الثورة الجزائرية، كما أنه يتقاسم معهم نفس الأفكار، و نفس الآمال في ضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، مهما كان الثمن.⁽⁷⁾

و لهذا على الرغم من أنه - مثل شال - كان من أنصار الجنرال ديغول منذ انضمامه إلى المقاومة الفرنسية التي قادها ديغول بعد سقوط فرنسا في قبضة الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان من أشد أنصار "الجزائر الفرنسية" داخل مؤسسة الجيش، و لهذا أعلن معارضته لتوجهات الجنرال ديغول التي تضمنها خطاب 16 سبتمبر 1959م حول تقرير المصير.

ففي حوار له مع الصحفي الألماني الشهير كمبسكي (Kempskis) شنهجوما شديدا على السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، حيث قدمه الصحفي كمبسكي (Kempskis) للقراء على أنه:

الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر، التي تظهر عدم رضاها بشكل متزايد على سياسة الجنرال ديغول.

و أكد أن: «الجزائريين هم الذين سيقولون ماذا يريدون أن يكونوا، من دون أي إملاء، لأنه إذا لم تكن إجابتهم هي الإجابة الحقيقية، فإنه يمكن أن نحقق لفترة معينة نصرا عسكريا، و لكن شيئا جوهريا لم يتم تحقيقه، و على العكس، فكل شيء يمكن أن يحدث، و لهذا اعتقد أنه من فائدة فرنسا أن تكون للجزائريين القدرة على كشف إرادتهم بكل حرية و كرامة و أمن».

و في يوم 04 نوفمبر 1960م ألقى خطابا أثار ضجة كبيرة في الأوساط الفرنسية و خاصة بين الشخصيات المتمسكة " بالجزائر الفرنسية "، و مما جاء فيه: «إنني قررت طريقا جديدا لفرنسا... هذا الطريق يوصل، ليس إلى جزائر يحكمها الوطن الأم الفرنسي، و لكن إلى الجزائر الجزائرية، و هذا يعني جزائر حرة، جزائر يقرر سكانها مصيرهم بأنفسهم... هذه الجزائر يمكن بناؤها مع فرنسا، أو من دونها... و إذا كان لا بد من قطيعة عداوية، فإننا لن نلح على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا...»⁽¹²⁾

و مما أثار أكثر هيجان أنصار الجزائر الفرنسية قوله: «إن قادة المتمردين الذين استقروا خارج الجزائر منذ ست سنوات، يتحدثون دائما منذ زمن بعيد عن أنهم حكومة الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، و لكنها ستنشأ يوما ما».

و قد اعتبر أنصار الجزائر الفرنسية هذا الموقف مؤشرا على أن ديغول قد حسم خياره المتمثل في ترك الجزائر لقمة سائغة في يد جبهة التحرير الوطني، ولهذا صرح الجنرال صلان (Salan) القائد العام السابق للقوات الفرنسية في الجزائر، من ملجئه في أسبانيا، أنه: «إذا قرر فرنسيو الجزائر القتال من أجل الجزائر التي هي مسقط رأسهم، فإنني سأذهب هناك، و أقاتل إلى جانبهم».⁽¹³⁾ و حسب شهادة النقيب بيار سارجون (Pierre Sergent) -الذي كان يؤمن بالجزائر الفرنسية التي تتحقق فيها المساواة

و طمأن المستوطنين على مستقبلهم، و دعا الجيش إلى الالتزام بالانضباط، و أن يكون تصرفه محققا لمبدأ " سيادة القانون"، و طلب المساندة من الشعب الفرنسي، و ختم كلامه بموقف حازم من المتمردين، فقال: «في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون، أن يغتصبوا السلطة متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر يجب أن يعلموا في كل مكان، و أن يعلموا جيدا، أنني لن أراجع عن قراري».

و نتيجة لهذا الموقف الصارم انهارت حركة التمرد، و أحيل تسعة عشر شخصا من قادة هذا العصيان أمام محكمة عسكرية، حيث صدرت ضدهم أحكام مختلفة⁽²⁾، و هكذا تجاوز الجنرال ديغول عقبة خطيرة.

و رغم الأزمة الحادة، و التهديد الخطير لسلطة الدولة و هيبتها التي تسببت فيها ثورة «الحواجز» نتيجة رفض المستوطنين و حلفائهم السياسيين و العسكريين لمبدأ تقرير المصير، إلا أن اعتقاد الجنرال ديغول - و قد بينت الأحداث أنه كان محقا في ذلك - ظل قويا في أن مبدأ تقرير المصير هو المخرج الأخير للمشكلة الجزائرية، حتى و لو تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق نصر كامل، و لهذا جدد التأكيد على هذا الأمر في كلمته التي ألقاها يوم 29 جانفي 1960م، و مما جاء فيها⁽¹¹⁾: «...إننا نقاتل في الجزائر تمردا استمر منذ أكثر من خمس سنوات، و إن فرنسا تواصل بشجاعة بذل الجهد الضروري لتحقيق النصر، و لكنها تريد أن تصل إلى سلم حقيقي و أن تعمل ما يلزم من أجل الحيلولة دون تجدد المأساة، و بعد ذلك تنصرف بالطريقة التي نحول بها دون ضياع الجزائر، لأن هذا الأمر إذا حدث سيكون كارثة لنا و للغرب».

يوما ما»، و مما زاد في هيجانهم اعتراف الحكومة بتنظيم استفتاء " له علاقة بتنظيم السلطات العمومية في الجزائر، وخاصة تشكيل هيئة تنفيذية و مجلس تشريعي (délibérant) له سلطة تشمل مجموع المقاطعات الجزائرية، و هو ما اعتبره الأوروبيون، بمثابة بداية تشكيل حكومة جزائرية، و أن ديغول يهيئ الظروف لتسليم الحكم في الجزائر للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.⁽¹⁵⁾

و كان الحديث في أوساط المتطرفين قاسيا ضد شخص الجنرال ديغول، و ضد زيارته للجزائر، ومن بين الأحاديث التي كانوا يتداولونها قولهم: «كيف يجرؤ هذا الخائن، و هذا الوغد على الجيء ليتحدثنا في بيتنا.... سيرى أي استقبال سننظمه له»⁽¹⁶⁾

و لهذا قررت جبهة الجزائر الفرنسية (FAF) إعلان إضراب عام لمدة أربع و عشرين ساعة بالتزامن مع وصول الجنرال ديغول إلى الغرب الجزائري⁽¹⁷⁾ و وزعت آلاف المناشير في مدينة الجزائر، و تضمنت التعليمات الآتية: «يجب أن تتوقف الحياة في مدينة الجزائر، إن حركة السيارات المدنية تعتبر ممنوعة و ممنوع كذلك فتح المحلات التجارية و إلا تعرضت للتخريب».

و ابتداء من الساعات الأولى من صبيحة 09 ديسمبر 1960م، و هو اليوم الأول من جولة رئيس الجمهورية يجب على السكان الأوروبيين التظاهر في مركز المدينة للتعبير عن غضبهم و ازدهائهم للزيارة» التي يجرؤ الجنرال ديغول على القيام بها إلى الجزائر»⁽¹⁸⁾

و هكذا ففي يوم الجمعة 09 ديسمبر 1960م، و في الوقت الذي كان فيه الجنرال ديغول يتزل من الطائرة الرئاسية في وهران برفقة السيد لويس جوكس (Louis Joxe) وزير الشؤون الجزائرية، حولت جبهة الجزائر الفرنسية مدينة الجزائر إلى بلدة ميتة، و بدأ المتظاهرون يتجمعون في مركز المدينة و جرت مشادات محدودة بينهم

الكاملة بين جميع سكانها، فإن الجنرال سالان (Salan) وافق في يوم 07 ديسمبر 1960م على مساع لدفع الجيش الفرنسي في الجزائر إلى القيام بحركة تمرد ضد الجنرال ديغول، منتهزا زيارته للجزائر، لأن" مسار تصفية الجزائر الفرنسية قد بدأ في تنفيذه بشكل جوهري، و قد ضاعف الجنرال ديغول من إيقاعه، فإذا نجح خلال شهر جانفي في انتزاع دعم الشعب بواسطة الاستفتاء، فسيتم بلا شك فقدان الجولة"، و كلف النقيب بيار سارجون (Pierre Sergent) بإنجاز مهمة مستعجلة و سرية لدى الجنرال جوهو (Jouhaud)، و بعض ضباط الجيش للقيام بحركة تمرد بمناسبة جولة الجنرال ديغول في الجزائر، غير أن هذا المسعى فشل، فقد رفض ضباط الجيش الخروج عن الشرعية، و القيام بمغامرة غير محمودة العواقب و مما ورد في ردهم الذي أبلغه العقيد ماسلو (Masselot)⁽³⁾ إلى النقيب بيار سارجون (Pierre Sergent): "تعال يا سارجون (Sergent)، إن إجابتنا هي: لا إننا نعتقد أن الوضع العام غير ملائم...إننا نعتقد أنه ليس لدينا بحرية، و لا طيران، و أن كل هذا مجرد مغامرة لن توصل إلى شيء أذهب، و انقل إلى جوهو (Jouhaud) هذا الرد السلي".⁽¹⁴⁾

ثانيا-مظاهرات ديسمبر 1960م

1- انفجار الأحداث: في يوم 11 نوفمبر 1960م قام أوروپيو الجزائر. بمظاهرات عاصفة بمناسبة إحياء هدنة 11 نوفمبر 1918م.

2- احتجاجا على حديث الجنرال ديغول في خطاب 04 نوفمبر 1960م عن "الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، و لكنها ستنشأ

الجزائر الجديدة سيتم إبرام عقد جديد، حقا إنكم تنحدرون من أصلين جد مختلفين الواحد عن الآخر، و مع ذلك أنتم جميعا جزائريون، و تحبون جميعا الجزائر، عليكم أن تتعاونوا من أجل بنائها معا، هذا واجبكم، و هذه مصلحتكم بكل ما تحمله الكلمة من معنى.... عليكم إذن بناء جزائر الأخوة التي يجب أن تصنع بتعاون كل الطوائف حيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق و الواجبات، مرة واحدة و بصورة نهائية».

« على الجزائر هذه أن تتطور و تتقدم، و حتى تتطور في عصرنا الحديث هذا، فإنها تحتاج إلى مساعدات و دعم و مساندة، إنما تحتاج إلى دعم و مساندة و مساعدة فرنسا، هذا هو منطق الأشياء، إنما البدهة»⁽¹⁹⁾، و في تلمسان خاطب مستمعيه قائلا: «أيها الجزائريون عليكم أن تبنيوا معا جزائركم»⁽²⁰⁾، و في أورليون فيل (Orléansville) - الشلف حاليا - صرح: «أن الجيش ليس له سياسة، و لا يحق له ممارسة السياسة فشرفه هو أولا، و بالأساس الخدمة..... لن يكون هنا فشل عسكري لفرنسا، بدون شك سيكون نجاح عسكري لفرنسا في الجزائر»، و في تيزي وزو صرح قائلا: «إنني مقتنع بأنه سيأتي يوم تتصافح فيه الأيدي، فالجزائر الجديدة هي للجزائريين، لمختلف الجماعات التي تتشكل منها و من أجل أن يستتب الأمن في الجزائر سأبدل كل طاقتي»⁽²¹⁾.

و مما قاله في بجاية: «إننا نقرب من الهدف (الجزائر الجديدة)، حيث أن الصبغات التي تطلقونها كافية للدلالة على هذا الأمر»⁽²²⁾ غير أن يوم 11 ديسمبر كان منعرجا هاما في هذه الأحداث، حيث تحرك المسلمون بكثافة في مظاهرات مضادة، فتجمع مئات الشباب و الأطفال بتواطؤ من ضباط الشعب الإدارية الحضرية (administratives Section)

و بين قوات الأمن، و جرح مئات الأشخاص من الطرفين.

و في عين تموشنت، و هي المحطة الأولى من جولة الجنرال ديغول في الجزائر حدثت صدامات بين مسلمين كانوا يرددون عبارة "الجزائر الجزائرية"، و بين الأوروبيين الذين كانوا يهتفون بحياة الجزائر الفرنسية.

و في يوم 10 ديسمبر برهنت جبهة الجزائر الفرنسية عن سلطتها في أوساط أوروبي مدينة الجزائر الذين استجابوا بنسبة 100% للإضراب العام الذي دعت إليه، و كان الرهان التالي بالنسبة لها هو إنزال آلاف المتظاهرين إلى الشارع و الضغط على الجيش، و خاصة المظليين للقيام بحركة تمرد، خاصة و أن الجنرال ديغول هذه المرة موجود في الجزائر، بعيدا عن قصر الإيلزي، غير أنها نجحت في حشد المتظاهرين فعلا، و أدى ذلك إلى صدامات عنيفة، و لكنها فشلت في جر الجيش إلى العصيان.

و أمام خطورة الوضع في مدينة الجزائر غادر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كريبان (Crépin) الوفد الرئاسي، و التحق جوا بالمدينة، و أخطر المفوض العام جون موران (Jean Morin) بأن الاستخبارات العسكرية جمعت معلومات عن احتمال قيام مستوطنين متطرفين بعملية ضد الجنرال ديغول عند مدخل مدينة أورلينس فيل (Orléans ville)، الشلف حاليا، ما أدى إلى تغيير مسار الموكب الرئاسي في آخر لحظة.

أما الجنرال ديغول فقد تعمد تجاهل الأحداث و لم يشر إليها في تصريحاته و واصل جولته مروجاً لأفكاره في كل محطة من محطاته، فخاطب الجماهير التي استقبلته في عين تموشنت قائلا: «بين فرنسا الجديدة و هذه

سراح بعضهم، لكن عمليات الاعتقال والاستحواض استمرت، خاصة بالنسبة للمتظاهرين، و حملة الأعلام الذين تعرفت عليهم مصالح الاستعلامات من الصور التي وثقت هذه الأحداث.⁽²⁵⁾

و ذكرت الرواية الرسمية الفرنسية أن هذه المواجهات الدموية تسببت فيها أقلية موالية لجهة التحرير الوطني، و حفنة من الحرضين الأوروبيين و في هذا الصدد أشار عدد من الملاحظين إلى أن " المناخ الذي جرى خلقه في مدينة الجزائر من خلال 48 ساعة من مظاهرات الأوروبيين دفاعا عن فكرة " الجزائر الفرنسية" قد منح لجهة التحرير الوطني فرصة غير متوقعة لإبراز سلطتها على الشارع المسلم، ففي كل مكان سجلت مواكب من المسلمين الذين يحملون أعلام جبهة التحرير الوطني و يرددون شعارات موالية لها.

و ذكر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كريبان (Crépin)، أن هذه الأحداث يقف وراءها محرضون من بين المسلمين و الأوروبيين على حد سواء و أن الجيش سيفرض النظام.⁽²⁶⁾

غير أن الصدامات الدموية استمرت في مدينة الجزائر يوم 1960/12/12م، و خاصة في القصبة و كانت الحصيلة الرسمية المؤقتة: 09 قتيل، و مئات الجرحى، كما شملت مدينة وهران، و بدرجة أقل مدنا أخرى مثل البليدة، و كانت حصيلة يومين من الأحداث حسب الإحصاءات الفرنسية الرسمية: 90 قتيل منهم 84 في الجزائر، 78 منهم مسلمون و 69 قتيل في وهران، بالإضافة إلى 1500 جريح. و في يوم 13/ 12/ 1960م امتدت الأحداث إلى عنابة، و كانت حصيلتها مقتل 08 أشخاص منهم أوروبيين اثنين، وإصابة 34 شخصا بجروح في حين قتل 18 مسلما و جرح 100 آخرين خلال أربعة أيام، و في مدينة الجزائر جرى اعتقال مئات الأشخاص.

urbaines) الذين كانوا يأملون أن يواجهوا بهم مظاهرات المستوطنين، غير أن جبهة التحرير الوطني استغلت هذا الفرصة⁽⁴⁾ فرفع المتظاهرون المسلمون أعلامها، و هتفوا بحياة فرحات عباس، عوضا عن ديغول، و طالبوا باستقلال الجزائر، عوضا عن الجزائر الجزائرية و تحدث السيد ليونيل ديران (Lionel Durand) مراسل مجلة نيوزويك (Newsweek) في تقريره الذي نشره يوم 26 ديسمبر أن المتظاهرين كانوا يحملون الأعلام الوطنية، و يطالبون بتسليم فرحات عباس السلطة في الجزائر، و أن أحد المسلمين قال له: " هذه هي أصواتنا، و كلنا مع جبهة التحرير الجزائرية الإسلامية ".⁽²³⁾

و إذا كان تدخل أجهزة الأمن الفرنسية لمواجهة مظاهرات الأوروبيين لم يخلف إلا جرحى، رغم ضراوة هذه المظاهرات و تحديدها لإرادة السلطة الشرعية و لمؤسساتها فإن قمعها لمظاهرات المسلمين كان شديدا و خلف عددا كبيرا من الضحايا.

و لقد كتب المراسل الخاص لجريدة المتصلب (L'intransigeant) السيد ألان دي سدوي (Alain De Sedouy) في مقالة بعنوان " الزواف يتحدثون القصبة" أن: « الزواف و الجندرمة (الدرك) قد صعدوا منذ بداية ما بعد منتصف النهار هجومهم على القصبة بمدينة الجزائر التي أصبحت مركزا لمظاهرات المسلمين الموالية لجهة التحرير الوطني»، و روي أن أحد الضباط الذين يشرفون على هذا الهجوم قال له: «الآن علينا أن نضرب بسرعة و بقوة إذا أردنا أن لا تتعفن الأوضاع....»⁽²⁴⁾

و جرى اعتقال أربعة آلاف (4000) شخص في مدينة الجزائر وحدها، و و أطلق

- فرض حظر التجول ابتداء من الساعة الثامنة مساءً في كل المدن الجزائرية التي جرت فيها الأحداث واعتبر تجمع أكثر من ستة أشخاص ممنوعاً.
- فصل 40 موظفا يعملون في الجزائر من وظائفهم بتهمة المشاركة في الإضراب الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية.

- حل جبهة الجزائر الفرنسية، وكذلك الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية التي شكلت خلال شهر جويلية 1960م و ضمت شخصيات من اليمين المتطرف، مثل جون ماري لوبان (Jean Le Pen Marie)، و العقيد طومازو (Thomazo) خاصة أن التقارير أشارت إلى أن الأوساط الرسمية المطلعة في مدينة الجزائر تعتبر أن العناصر النشطة من الأوروبيين المعارضين لمشروع الجنرال ديغول "الجزائر الجزائرية" هم المسؤولين عن الأحداث". (27)

و قد أكد الجنرال ديغول عزمه على تنظيم الاستفتاء، لأن إلغاءه يصب في مصلحة جبهة التحرير الوطني والمستوطنين المتطرفين.

ب- مواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
لقد كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، و ما حملته من شعار "الجزائر المسلمة"، الذي يعني رفض مشروع الجزائر الجزائرية، و الجزائر الفرنسية مفاجئة حتى لأركان الحكومة المؤقتة، لأنه لا أحد بما فيها مصالح الاستخبارات الفرنسية، كان يعتقد أن مظاهرات بهذه الشدة و الشمولية، و بهذا الشعار الراديكالي، يمكن أن تحدث، بالنظر إلى كثافة الحضور الأمني الفرنسي، و عمليات القمع القاسية التي تعرض لها السكان المسلمون منذ ست سنوات و نجاح القوات الفرنسية في إضعاف حضور جبهة التحرير الوطني في المدن، و خاصة مدينة الجزائر منذ نجاح الجنرال ماسي في تفكيك تنظيمها في هذه المدينة.

2- ردود الفعل حول الأحداث: كان اهتمام الصحافة الدولية منصبا على الجزائر لتغطية زيارة ديغول، و لمعرفة طبيعة الحل السياسي الذي يروج له، و موقف السكان المسلمين من سياسته الجديدة، و لهذا جرى تغطية أحداث ديسمبر بشكل واسع، و كان لها صدى كبير على الساحة الدولية، و سجلت ردود فعل مختلفة حولها.

أ- مواقف الجنرال ديغول: على الرغم من أن الجنرال ديغول قد تجاهل الأحداث الدامية التي واكبت زيارته للجزائر، و واصل رحلته الاستطلاعية و الدعائية لحمل الناهيين على إصلاحاته الخاصة بالجزائر التي ينوي عرضها عليهم في استفتاء تقرير المصير الذي سينظمه يوم 08 جانفي 1961م، إلا أنه لما عاد إلى فرنسا استخلص الأفكار الآتية من زيارته للجزائر، و هي:

- أن جولته قد بعثت مخططات الناشطين الأوروبيين في الجزائر الذين فشلوا في جر القوات المسلحة للانضمام إلى مخططهم على الأقل في الوقت الراهن.

- أنه رغم شدة المعارضة، و ضراوة الأحداث فإنه لن يغير من سياسته.

- أنه من الضروري اتخاذ مبادرة عاجلة لوضع حد للمعارك، سواء بيعت محادثات ميلان (Melun) من جديد مع الحكومة المؤقتة، أو الإعلان عن هدنة من جانب واحد كعبر عن حسن النية.

- و لكن نجاح أي سياسة يتطلب القيام بإجراءات قوية و فورية لتأكيد قوة الدولة و سطوتها، و لهذا اتخذ سلسلة من التدابير العقابية، حيث جرى اعتقال 1000 شخص، منهم 600 أوروبي، و صادق مجلس الوزراء على مجموعة من القرارات منها:

- الندوة أربع عبر من هذه الأحداث، و هي كالاتي:
- 1- توجد هوة كبيرة بين التصريحات الرسمية للمسؤولين الفرنسيين و حقيقة الوضع في الجزائر.
 - 2- أن السكان يرفضون تركية التشريع الذي تعترم الحكومة الفرنسية وضعه.
 - 3- أن النظام الاستعماري قد خسر نهائيا الجولة.
 - 4- إن الحكومة المؤقتة مستعدة لأن تخضع للإرادة الشعبية.

و نقلت صحيفة لومند (Le Monde) أن رجال جبهة التحرير الوطني يعتقدون في عمومهم أن أحداث الجزائر تعطيهم حجة جديدة لرفض المفاوضات، و البحث في المقابل عن حل دولي " (29).

و قد مكنت الأحداث جبهة التحرير الوطني من استعادة سلطتها على الجماهير الشعبية، ففي يوم 15/12/1960 انتشرت شائعات في أوساط الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر، مفادها أن جبهة التحرير الوطني أمرت بإضراب عام عن الدراسة فغادر هؤلاء الطلاب مقاعد الدراسة و خاصة في كلية الحقوق. (30).

كما أن جبهة التحرير الوطني هي التي أوقفت المظاهرات، حيث وجه فرحات عباس خطابا إلى الشعب الجزائري يوم 16 ديسمبر 1960م، ورد فيه: «...إن المعركة التي خضتموها أخذت أبعادا كبيرة، إن العالم بأسره قد سجلها كاتنتصار مدو لكفاحنا التحرري الوطني، إن هذه المعركة يجب أن تتوقف، إنها ليست المعركة الأخيرة، لأن تحديات أخرى ما زالت في انتظاركم».

و أكد أن المعركة الثانية التي يجب كسبها، هي إفشال الاستفتاء الذي يعتزم الجنرال ديغول تنظيمه في الجزائر، و الذي وصفه بأنه « مسرحية مشؤومة ». (31).

و بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج مخطط الجنرال شال (Challe) التي أضعفت مركز جبهة التحرير

و لهذا كانت هذه المظاهرات مفاجأة سارة و بردا وسلاما على الحكومة المؤقتة، التي كانت تعاني من صراعات داخلية، و من عجز عن تقديم المساعدات الضرورية للثوار المرابطين في الجبال الجزائرية، الذين تعرضوا لضربات عسكرية مؤلمة من قبل قوات الجنرال شال، ففي مذكرة إعلامية، سرية للغاية، حول الوضعية في أوساط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس، بعد أحداث الجزائر، تم الحصول على معلوماتها في سويسرا من الطبيب بولخروف، ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، ورد أن: « أن وزراء جبهة التحرير الوطني اعتبروا أن مظاهرات شعبية مثل تلك التي جرت في الجزائر، و وهران، و مدن جزائرية أخرى، لم يكونوا يفكرون فيها بالنظر إلى الوضعية السياسية التي كانت سائدة قبل زيارة ديغول إلى الجزائر».

أما بوصوف، فأبدى تفاؤله، و لكنه أكد أنه لم يفكر قط، في إمكانية أن تتدهور الأمور بهذه السرعة، بالنظر إلى الضغط الذي يمارسه الجيش الفرنسي و الشرطة ضد السكان المسلمين، و أكد أن أهمية شعار « الجزائر المسلمة » يتجاوز بكثير شعار: «فرحات ديغول، المفاوضات»، إن الأمر يتعلق حسما قاله بمحلمة دينية ضد الرومي، تتجاوز بكثير تعليمات مصالحة، قبل زيارة الجنرال ديغول و أن هذه التعليمات لم تتبع إلا جزئيا في البداية، حيث أصر المتظاهرون على الطابع الإسلامي لحركتهم. (28).

في ندوة صحفية طالب السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة كل من إيزنهاور و شون أون لاي بالتدخل لوقف المذبحة التي يقترفها الجيش الفرنسي والمليشيات الأوروبية ضد الشعب الجزائري، و استخلص في هذه

و أضاف هذا التقرير السري أن هذه الفئة بدأت تعمل على ترتيب مستقبلها من خلال تواطؤ متزايد مع " المتمردين"، يتراوح ما بين مجرد اتصالات بسيطة إلى القيام بمهام فعلية في التنظيمات السرية التابعة لجبهة التحرير الوطني.

و بالنسبة " للفرنكفيلين" (Les Francophiles)، أكد التقرير أن مشاعرهم تتميز بالقلق و الغضب، بل و اليأس، فخلال شهر فقط اتضحت مواقفهم، فمنهم من ابتعد عنا و آخرون اتخذوا قرارا بالتخلي عنا، و انضموا إلى أولئك الذين يعتقدون أنهم سيصبحون سادة المستقبل بالنسبة للجزائريين... و اعتبروا جميعا أنهم ضحايا السياسة الحكومية الجديدة، فقد خاطب مستشار عام من تيزي وزو العسكريين قائلا: « لستم أنتم أيها العسكريون من خسر، بل أنا من خسر». (32)

و أشار تقرير سري آخر إلى أن هذه المشاعر هي نفسها التي أصبحت تسود لدى الجندين الجزائريين (Les supplétifs) الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات الفرنسية الثوار، و يعني بهم الحركة، و القومية و غيرهم، فمنهم من قرر الفرار إلى الجبال و الالتحاق بالثورة، أو مغادرة

الوطني في الداخل قد ذهبت أدراج الرياح بفضل هذه المظاهرات التي منحت بموجبه الجماهير المسلمة لجبهة التحرير الوطني- طواعية- سلطة معنوية كبيرة كانت في أشد الحاجة إليها لتعزيز موقفها التفاوضي و مركزها الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

فقد بينت التقارير الرسمية الفرنسية التي كانت ذات طابع "سري للغاية" أن الأوساط الوطنية بما فيها المعتدلة قد استجابت طواعية و بشكل واسع لدعوة جبهة التحرير الوطني من أجل مقاطعة استفتاء 08 جانفي 1961م الذي عول عليه الجنرال ديغول كثيرا في نجاح مخططاته السياسية في الجزائر.

ففي المراكز الحضرية تأثر السكان المسلمون بدعاية جبهة التحرير الوطني و بدأت المشاعر الوطنية تنمو لديهم، حيث اعتنق الشباب فكرة جمهورية جزائرية بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

و أشار التقرير إلى تطور مواقف «الوطنيين المعتدلين»، كما سماهم، و حصرهم في العائلات البرجوازية و الزعماء الدينيين و بعض البرلمانيين و منتخبي المجلس الجزائري الذين تساءلوا عن جدوى إقامة جمهورية جزائرية تسمح لهم بتبوؤ مناصب أكثر أهمية، فقد أصبحوا يرفضون في عمومهم دعم سياسة تلزمهم، بدون موافقة جبهة التحرير الوطني.

بسرعة، ويمكن أن تكسب المسلمين الذين يعملون في أجهزة الأمن.⁽³⁴⁾

ج- الصدى الدولي للأحداث: كان لأحداث ديسمبر، و ما أعقبها من قمع استعماري دموي صدى كبير على الساحة الدولية، فقد بثت الإذاعة الوطنية المغربية تغطية إخبارية لمظاهرات ديسمبر 1960م، واعتبرت في نشرتها بالعربية التي أذيعت يوم 1960/12/12م على الساعة 20 و 30 دقيقة أن « الجزائر قد عرفت اليوم واحدا من أجدد أيام الثورة في البطولة »

و صرح السيد أحمد علاوة معلقا على هذه الأحداث لإذاعة طنجة باللغة العربية يوم 1960/12/13م على الساعة الواحدة أن مجلس الوزراء المغربي قام بعقد جلسة استثنائية هذا المساء على الساعة 17 تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك، و تضمن جدول أعماله دراسة الوضع في الجزائر و الكونغو، و أن الملك أعطى أوامر بالدعاء لشهداء الجزائر في مختلف مساجد المملكة، كما استقبل الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية المغربية سفير فرنسا السيد روجي سيدو (Roger Seydou) و ابغله احتجاجا شديد اللهجة من حكومة صاحب الجلالة ضد التدخلات المباشرة للجيش الفرنسي و المجازر التي اقترفها في حق المدنيين العزل، و أمر

الجزائر إلى فرنسا، و منهم من قدم أموالا لجهة التحرير الوطني.

و أوضح التقرير أنه إذا كان عدد الفارين قد بقي على العموم محدودا، فإن الدعم المادي المقدم لجهة التحرير الوطني من داخل وحدات المجندين الجزائريين قد ارتفع خلال شهر ديسمبر 1960م إلى الضعف، مقارنة بما كان عليه خلال شهر أكتوبر من نفس السنة، كما هو الحال بالنسبة لهذه الوحدات الملحقة بالجيش الفرنسي في منطقة وهران.

و كشف هذا التقرير أن وثائق جبهة التحرير الوطني التي استولت عليها القوات الفرنسية تبين أن الهدف من التعاون مع هؤلاء المجندين هو إنشاء خلايا داخلية لديهم للحصول على المعلومات الاستخباراتية و الذخيرة الحربية.⁽³³⁾

و استخلص تقرير آخر أن جبهة التحرير الوطني استفادت من هذه المظاهرات، و تحدث عن إمكانية قيامها بتنظيم اضطرابات جديدة أكثر قوة، خاصة أن المتعاطفين معها و إن كانوا حاليا قلة داخل المدن الكبرى، فإنهم يمكن أن يتحولوا إلى أغلبية بسرعة، كما أن البلاد التي تشهد حاليا هدوءا تاما قد تتحرك

النصر النهائي في كفاحه من أجل الاستقلال» (37)
كما تلقى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برقيات تأييد من الرئيس عبد الناصر، و الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو (Josif Broz Tito)، و من العاهل الأردني، الملك حسين، و من عدد كبير من المنظمات الأهلية من مختلف دول العالم .

أما السيد روني أندريو (René Andrieu)، فقد كتب في صحيفة لمانتي (L'humanité)، لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي مقالا تحت عنوان " المسلمون يتطلعون للاستقلال، جاء فيه: « لقد عبر عموم المسلمين من دون لبس عن دعمهم لحركة التحرير الوطني، نقول في عمومهم لأن محاولة تقزيم هذه الحركة القوية و المعمة إلى مجرد « مظاهرات أقلية يقودها قاصرون أمر يثير السخرية».

و أضاف يقول: « إن الغموض قد زال فمن يستطيع أن ينكر من الآن فصاعدا أن الجماهير المسلمة تتطلع إلى الاستقلال و تدعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » (38).

و في مقال آخر بالصحيفة نفسها كتب السيد روني أندريو (René Andrieu) يقول: « لا يوجد طريق آخر للوصول إلى السلام إلا بالتفاوض مع

البعثة المغربية في الأمم المتحدة بالقيام بمساعي مستعجلة لدفع هذه المنظمة العالمية للتدخل من أجل حل القضية الجزائرية. (35)

و وجه الملك محمد الخامس، كذلك برقية إلى الرئيس فرحات عباس جاء فيها: « لقد آلمتنا بشدة الأحداث الدموية التي كانت الجزائر مسرحا لها طوال الأيام الأخيرة، و إننا إذ نقدم لكم تعازينا الخاصة باسمنا الخاص و باسم الشعب المغربي، فإننا ندعو الله القدير أن يرحم الشهداء، و أن يحقق تطلعات الشعب الجزائري البطل للحرية و الاستقلال في أقرب وقت ». (36)

أما رئيس الوزراء الصيني « شو أون لاي (Chou En Lai) فقد رد على الرسالة التي وجهها له فرحات عباس ببرقية، من بين ما ورد فيها: « إن حكومة جمهورية الصين الشعبية، و من ورائها الشعب الصيني تعبر عن غضبها الشديد أمام فظاعة المذبحة الجماعية التي تعرض لها الشعب الجزائري من قبل المستعمرين الفرنسيين في مدينة الجزائر، و في مدن أخرى، و تعلن احتجاجها الشديد على هذه المذبحة....إننا مقتنعون تماما أن الشعب الجزائري سيتمكن، بكل تأكيد من تحقيق

و في صحيفة الأحداث (Les Echos) ورد ما يلي: « إن القوة الثالثة أصبحت في موقف حرج فأعلام جبهة التحرير الوطني رفعت بأعداد ضخمة في مناطق كثيرة وخاصة في وهران التي كان يبدو أن جهود التهدة Pacification قد نجحت فيها نهائيا فهل تركت مجالا للوهم بأن بناء سياسيا بعيدا بنفس المسافة عن المتمردين و المتطرفين الأوروبيين أصبح ممكنا الآن ؟ » (41)

أما المستوطنون الذين ظلوا يستعرضون عضلاتهم في وجه المسلمين، و في وجه الحكومات الفرنسية المتعاقبة، خاصة منذ نجاحهم في القضاء على الجمهورية الرابعة بحركة 13 ماي 1958 مفقد كسرت مظاهرات المسلمين شوكتهم حيث أكدت التقارير الرسمية الفرنسية أن ضخامة و عنف مظاهرات المسلمين و تبنيها لشعارات جبهة التحرير الوطني أصابت المستوطنين بالرعب و الذهول (42)

و في المجال العسكري، نجحت هذه المظاهرات الشعبية في خلط أوراق السلطات الفرنسية التي اعتقدت أنها نجحت في فرض التهدة و أنها نقلت الرعب إلى معسكر الثوار، و إذا به ينتقل إلى معسكر المستوطنين و حتى إلى أجهزة الأمن،

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي بينت الأحداث الأخيرة بشكل مدو أن الجماهير المسلمة تقف وراءها. » (39)

أما المجلس العام للشمال، و النقابة العامة للعمال (SGT)، و النقابة العامة للتربية الوطنية (SGEN) فقد طالبوا بفتح مفاوضات جديدة من أجل السلام، و نددت رابطة حقوق الإنسان (LDO) بشدة القمع الذي سلط على المتظاهرين المسلمين. (40)

3-التأثير السلي للحوادث على مشاريع

ديغول: لقد بعثت هذه المظاهرات أوراق السياسة الديغولية، فمن الناحية السياسي أصبحت جبهة التحرير الوطني رقما لا يمكن تجاهله إذا أريد للمشكلة الجزائرية أن تجد حلا حقيقيا، و هو ما سيدفع الجنرال ديغول للدخول معها في مفاوضات ستنتهي باتفاقيات إيفيان. و في هذا الإطار علق السيد جيرارد بودال (Gérard Bodel) في صحيفة لوبارزيان ليبر (Le Parisien libre) قائلا : « إن مظاهرات جموع المسلمين قد فككت خلال ساعات الأساس الذي يتكئ عليه الاستفتاء القادم (الجزائر الجزائرية)، لن تكون الجزائر التي تختار الاتحاد مع فرنسا ، بل ستكون جزائر فرحات عباس ».

وهران و تلمسان يوم 28 فيفري 1961م و كيف أن امرأتين أوروبيتين أحرقتا و توفيت أحدهما فيما بعد، كما أشار إلى تظاهر ألفي (2000) مسلم في مدينة تلمسان. (43)

و بين تقرير سري آخر صدر عن قيادة الأركان العامة للدفاع الوطني و المخططات و العمليات العسكرية، خطورة تركيز قوات ضخمة في المدن على قدرات القوات الفرنسية في مواجهة مخاطر هجوم كبير يمكن أن يقوم به جيش الحدود من أجل اختراق الخطوط الدفاعية المكهربة على الحدود مع كل من المغرب و تونس، و هو أمر خطير جدا، إذا حدث سيؤدي إلى تعزيز قدرات وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل بعد أن تضررت كثيرا نتيجة مخطط شال.

فقد ورد في هذا التقرير أن: «اقتطاع وحدات عسكرية لفائدة حفظ الأمن في المدن عقب الاضطرابات التي حدثت أخيرا خفض بلا شك من إمكانيات تجنيد قوات الاحتياط التي كانت موجهة لتعزيز الدفاعات الحدودية في حالة قيام "المتمردين" بعملية عسكرية كبيرة ضد السدود المكهربة (خطا شال و مورييس)». (44)

كما أن الجيش الفرنسي الذي كان يعتقد أنه حقق نصرا عسكريا على جيش التحرير الوطني، قد

وساهمت هذه المظاهرات في تخفيف ضغط القوات الفرنسية على معقل جيش التحرير الوطني في الجبال بعد أن اضطرت السلطات الفرنسية إلى تركيز عدد هائل من جنودها في المدن، بسبب تقارير المخابرات التي كانت تحذر من إمكانية حدوث مظاهرات ضخمة يقوم بها المسلمون لا يمكن التحكم فيها.

فحسب تقرير سري أعدته لجنة المالية و الاقتصاد العام و التخطيط التابعة للمجلس الوطني الفرنسي مؤرخ يوم 13 مارس 1961، و الذي أنجزته بعد معاينة ميدانية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 12 و 21 / فيفري 1961م، فإن قضية المدن أصبحت قضية حساسة جدا مع إمكانية اندلاع مظاهرات يصعب مراقبتها خاصة من قبل

المسلمين، و خلاص هذا التقرير إلى أن المدن أصبحت تبعا لهذا الواقع «أكبر ممتص للحناء». و أضاف التقرير أن مشكلة الأمن في مدن كالجيزة و وهران و تلمسان يصعب التحكم فيها خاصة إذا تحولت المظاهرات إلى عصيان لأن هذا يتجاوز تقنيات و إمكانيات أجهزة الأمن التي تنسجم فقط مع وضع طبيعي، و أشار إلى الأحداث التي جرت في

أصيب بصدمة -و كذلك كان الأمر بالنسبة لأركان السلطة في فرنسا- حتى أن جريدة لوموند (Le Monde) الفرنسية نقلت عن ضابط كبير قوله: "إننا أمام ديان بيان فو بيسيكولوجية". (45)

و كانت هذه الأحداث تأثيرات سلبية في المجال الاقتصادي، ففي الجزائر أعتبر من الآن أن مشروع قسنطينة بالصيغة التي ضبط عليها ينبغي مراجعته، و تأثر سلبا النشاط الاستثماري الذي عول عليه كثيرا في تحقيق مشروع قسنطينة، فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المهمة بمشروع التصنيع في الجزائر مترددة، وبعد المظاهرات الأخيرة التي قام بها المسلمون ازدادت حذرا و ترددا في مباشرة العمليات الاستثمارية. و هو الموقف نفسه الذي أصبحت عليه المجموعات الدولية المهمة بالركب البتروكيميائي المزمع بناؤه في منطقة آرزو، حيث ساد توجه لديهم بضرورة التأجيل المؤقت للاستثمارات التي تم الاتفاق عليها.

كما أن الركود التجاري أصبح يوشك أن يخلق لدى فرنسي الجزائر مناخا بوجاديا (Climat Poujadiste)، و تركت الحوادث في الوطن الأم قلقلًا لدى الأوساط

التي كانت لها مصالح في الجزائر، و ارتفع مؤشر المناجم و نفط الصحراء في بورصة باريس بنسبة تتراوح ما بين 08 و 10 % نتيجة الخوف من تطور الأحداث في الجزائر بشكل يعرقل تمويل السوق الفرنسية بهذه المواد الأولية الإستراتيجية و انخفضت أسهم الشركات، خاصة العاملة منها في الجزائر. (46)

غير أننا سنرى أن أبرز تداعيات هذه المظاهرات هي فشل استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم 08 جانفي 1961م، و الذي أدى إلى اتيار فكرة الجزائر الجزائرية التي كانت أساس السياسة الديغولية في الجزائر، و هو ما سألحاح توضيحه فيما يأتي:

ثالثا- ما بعد مظاهرات ديسمبر (فشل استفتاء 08 جانفي 1961م)

علق الجنرال ديغول أمالا كبيرة على نجاح استفتاء 08 جانفي 1961م، و كان يريد من الناضحين أن يقبلوا بكثافة على صناديق الاقتراع و يوافقوا بأغلبية مريحة على منحه سلطة تقرير المصير بالنسبة للجزائريين على أساس " الجزائر الجزائرية " و سلطة وضع تنظيم جديد للسلطات العمومية، لكن جبهة التحرير الوطني وقفت ضده باعتباره مبادرة فرنسية صرفة و أحادية الجانب و يتعارض مع مبدأ الاستقلال التام الذي قاتلت من

و لكنه يؤكد أنها المرة الأولى التي تقوم فيها بحملة نشطة و فعالة من أجل المقاطعة، حيث نشطت خلايا المنظمة السياسية و الإدارية (OPA) التابعة لها في مختلف المناطق و وضعت خططاً مفصلة و مرنة، تراعي خصوصيات كل منطقة.

و أكد أن كلمة السر العامة، هي عدم وضع أوراق صالحة في صناديق الاقتراع، و أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بوسائل مختلفة جداً و حددت ثلاثة أشكال للرفض، و هي: الامتناع عن التصويت في هدوء، و إلغاء بطاقة الاقتراع، و الامتناع عن الانتخاب المصحوب بمظاهرات.⁽⁴⁸⁾

و لما كانت جبهة التحرير حريصة على أمن و سلامة المواطنين، فقد دعت السكان المسلمين في مدينتي الجزائر و وهران إلى تجنب أية حوادث أولاً، لأن سكان هاتين المدينتين، قد أنجزوا استفتاءهم خلال مظاهرات ديسمبر 1960م حسب تعبيرها، و ثانياً، لأن سلطات الاحتلال عززت احتياطاتها الأمنية في مختلف الأماكن، خاصة في المدن الكبرى فنشرت 50.000 رجل مسلح في مدينة الجزائر، و 25000 في مدينة وهران التي شهدت مظاهرات كذلك في بداية جانفي 1961م، فكانت تخشى من تعرض الجماهير الشعبية لقمع دموي جديد، و لهذا كانت تعليماتها

أجله، و لهذا قامت بحملة مكثفة ضده، ففي أحد المناشير التي اعتبرت أن: « شعبنا قاطع منذ 01 نوفمبر 1954م كل الانتخابات التي نظمها العدو، الذي يبدو أنه نسي هذه الحقيقة، و لهذا فلتكفل بتذكيره بهذه الحقيقة يوم 08 أبريل 1961م، من خلال تجاهل هذا الاستفتاء».

و قد اطلعت مصالح الاستخبارات التابعة للجيش على محتوى هذا المنشور، و لهذا قرر عدد كبير من ضباط الجيش الفرنسي بذل قصارى جهودهم - مثل ما جرى في استفتاء 28 /09/1958م- من أجل إنجاح الانتخابات، ليس لأنهم يؤمنون بغرض هذا الاستفتاء، و إنما من أجل إحباط مسعى جبهة التحرير الوطني.⁽⁴⁷⁾

و يعتبر السيد لنتان ألبرت بول Lentin (Albert Paul) أن جبهة التحرير الوطني قد دأبت على الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات و الاستفتاءات التي نظمت في الجزائر منذ قيام الجمهورية الخامسة و حجتها أن العملية الانتخابية في ظل الاحتلال تعد باطلة، لأن الناخب يجد نفسه محروماً من المناخ الذي يسمح له بالتعبير الحر عن إرادته

أنحاء مختلفة، و ذكر نماذج كثيرة عن هذه المقاطعة ففي منطقة القبائل، التي زارها أثناء الاستفتاء، في إطار جولة نظمها السلطات لوفد صحفي، تحدث عن نزول الثوار من الجبال إلى القرى، و توزيعهم لمناشير تدعو للمقاطعة، و في بلدة فور ناسيونال (Fort-National)، الأربعاء نايت إرائن حاليا، خاطبه هو و مرافقيه أحد الإداريين قائلا: «إنهم يقاطعوننا يا سادة، و سنكون محظوظين إذا بلغ تعداد الناخبين ربع (4/1) عدد المسجلين». (50)

و تحدث عن امتناع سكان بلدة مكلة (Mekla) عن التصويت، رغم الجهودات الضخمة التي بذلها ضباط الجيش الفرنسي لإقناعهم بالمشاركة في التصويت، حيث لم يصوت من بين 7771 ناخبا مسجلا إلا 711 ناخبا، و علق على هذه الظاهرة، بقوله: «إن زمن الانتخابات في الإطار الفرنسي قد ولى، و أن سكان مكلة رفضوا دعوة أعيان الإدارة، و المنتخبين المصطنعين و فضلوا سماع تعليمات الخطباء السريين، أي أنهم ركبوا المخاطر، و تضامنوا مع الجبل و الغابة، أي مع الثوار». (51) و أكد أن ظاهرة المقاطعة بدت عامة، و أن زميلا له كان ضمن الوفد الصحفي الذي كان يزور منطقة وهران قد أبلغه هاتفيا، أن تعليمات جبهة التحرير الوطني قد احترمت، و أن مقاطعة المسلمين كانت مكثفة

لهذه الجماهير هي: "الترموا بيوتكم، و لا تتظاهروا، إلا إذا أتوا يبحثون ليحبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة"، كما كانت تعليماتها لسكان القرى و الأرياف هي: «الامتناع عن التصويت في ظل الهدوء» لتجنب ضغط الإدارة، و خاصة الجيش، أما الذين يجبرهم الجيش الفرنسي على الذهاب في شاحناته إلى صناديق الاقتراع، فقد طلبت منهم العمل على وضع بطاقتي الموافقة و الرفض معا في صندوق الاقتراع، أو تمزيق البطاقة قليلا حتى يكون صوتهم لاغيا، على ألا يعرضوا أنفسهم للخطر.

أما خيار الامتناع عن التصويت المصحوب بمظاهرات ترفع فيها الأعلام الوطنية، فهي خاصة إما بمدن يعتقد الفرنسيون أنها مضمونة، و بالتالي، من المفيد الإضرار بهيئته، و إما بمدن متوسطة، تتميز بضعف تركيز الجيش الفرنسي فيها، و السواد الأعظم من سكانها مسلمون. (49)

و قد زار السيد لثان ألبرت بول (Lentin Albert Paul) مناطق مختلفة من الجزائر عشية الاستفتاء، و يوم إجرائه، و شهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات لقيت استحابة واسعة في

و أن هذا الأمر قد أحدث حالة طوارئ في مدينة الجزائر، حيث أن القيادة الفرنسية العليا أصيبت بالذهول أمام النتائج الأولية للتصويت، و إنما طلبت من القيادات المحلية أن تقوم بمجهود إضافي « لدفع الناس بسرعة إلى التصويت بأي ثمن»، وقامت بتمديد فترة التصويت، حيث قررت الانتهاء من التصويت على الساعة الثامنة ليلا، عوضا عن الساعة السادسة مساء، و تحدث كيف أن الجيش ساق الناس كقطعان المشاة بالقوة من المحتشدات ، و أرغمهم تحت التهديد على التصويت بنعم، و ذكر أن أحد الضباط حدثه قائلا: « لقد أجبرهم على التصويت بنعم نكاية في جبهة التحرير الوطني، أما أنا فصوت بلا لأنني أكره الجنرال ديغول و أرفض سياسته ». (52)

و لما كانت نتائج اليوم الأول من الاستفتاء مخيبة للآمال، رغم الارتياح المزيف الذي أبداه مدير الإعلام على مستوى المفوضية العامة (Délégation générale)، فقد قام الجيش بحملة دعائية مكثفة لتدارك الأمر و المشاركة في المرحلة الثانية التي تجري يوم 08 جانفي، و أورد السيد لتان ألبرت

بول (Lentin Albert Paul) الذي كان شاهد عيان على وقائع هذه الحملة الانتخابية في حي القصبة بمدينة الجزائر و التي تحولت إلى مهزلة حقيقية، فقد خاطب ضابط فرنسي برتبة رائد السكان عبر مكبرات الصوت قائلا: « يا مواطني القصبة ، عليكم أن تنتخبوا غدا، عليكم أن تذهبوا للتصويت غدا، ستنتخبون من أجل الأخوة بين الجماعات (Communautés)، فلينتخبوا بكثافة هذا ما تطلبه منكم فرنسا، و ما يريده الجنرال ديغول».

و لما أعيدت قراءة هذا البيان باللغة العربية، التحق البالغون فوراً بمنازلهم، و لم يبق حول القافلة الدعائية الفرنسية إلا الأطفال الذين أسمعوه كلاما في غاية الفحش، سجله المؤلف بألفاظ عربية و حروف فرنسية، ليس ممكنا أخلاقيا ذكره في هذا المجال، رغم أنه ذو دلالة عميقة على وجود قطيعة تامة مع المحتل، كما تعرض لوائل آخر من الشتائم، تعبر عن مشاعر الكره و الاحتقار التي يكنها هؤلاء الأطفال، و هم رجال الغد لجلادهم، فقد شتموا هذا الضابط بالكلام الآتي: "نعل بوك، و بو بوك يا رومي ، يا قواد ، يا طحان كلب بن كلب ". (53)

- عدد الناجحين المسجلين: 27.184408 .
 - عدد المصوتين: 20.791246 .
 - عدد المصوتين بنعم : 15.200.073 .
 - عدد المصوتين بلا: 4.996.476 .
- الجزائر:

- عدد الناجحين المسجلين: 4.470215 .
- عدد المصوتين: 2.626.689 .
- عدد الأصوات المعبر عنها:
- عدد المصوتين بنعم: 1.747.969 .
- عدد المصوتين بلا: 767.546 (55)

و إذا كانت النتائج في الوطن الأم يمكن أن تكون حقيقية على أساس أن فرنسا بلد ديمقراطي وأن هذه النتائج تبين ارتفاع نسبة المشاركة و نسبة التأييد، و هو ما يدل على أن المجتمع الفرنسي يثق في ديغول و سياساته، و يريد حلا للمعضلة الجزائرية، و هو ما جعل الجنرال ديغول، يؤكد في مذكراته أن نتائج الاستفتاء كانت مرضية للغاية و أن الشعب الفرنسي قد منح مستعمرته الحرية و منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، و انه من المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال، و لهذا اعتبر أنه لم يبق إلا تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي تختاره فرنسا و تحويل بلادهم إلى دولة ذات سيادة بقرار تصدره: (56)

و في منشور وزعته جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر في نهاية سنة 1960 و مطلع 1961، حيث الجبهة في البداية الشهداء الذين قتلوا خلال مظاهرات ديسمبر 1960م ثم واصلت تقول: « ينبغي الآن كسب معركة الاستفتاء..... فيبقائك في منزلك، ستسجل بغياك المكثف رفضك لهذه التمثيلية المضحكة التي تسمى " استفتاء " ستتطيع كذلك يوم الاثنين 09 جانفي بإضراب عام، و تأمل و دعاء، و حداد على شهدائك الأبرار، و سخط على أعمال القتل المستمرة، و الاعتقالات التي أعقبت المجازر الأخيرة، في هدوء و عزة، و لكن بحماسة و. إرادة سترد على نداء الواجب و الشرف ». (54)

و على الرغم من أن جبهة التحرير الوطني و المستوطنين قد أجمعوا على معارضة استفتاء تقرير المصير، و لكن لاعتبارات متناقضة، إلا أن ديغول أصر على تحقيقه، و كانت النتائج التفصيلية حسب وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) في تقريرها الصادر في باريس يوم 14 جوان 1961 على النحو الآتي:

الوطن الأم (La métropole):

بول (Albert Paul Lentin) مناطق مختلفة من الجزائر خلال الاستفتاء، و شهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات قد لقيت استجابة واسعة جدا من قبل الناخبين المسلمين و أكد أن نتائج الانتخابات كانت مزورة، و قدم دلائل قوية جدا و مفصلة في هذا المجال (58)

أما صحيفة صدى الجزائر (Echo d'Alger) فأوردت أنه: "طبقا للتعليمات فإن الجيش قام في عمومته بتوجيه الاستفتاء في الأرياف نحو التصويت بنعم، و في المدن، اتبع بشكل واسع المسلمون طوعا أو كرها أوامر جبهة التحرير الوطني بالامتناع عن التصويت، أما الأوروبيون فقد صوتوا بنعم بكل وضوح ضد سياسة لديهم حجج قوية على أنها تقود إلى المغامرة، إن لم تكن إلى الفوضى". (59)

و قد أكد آجرون (Ageron) (60) أن الغالبية العظمى من المسلمين استجابوا لدعوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمقاطعة الانتخابات حيث تراوحت نسبة المقاطعة في مدينة الجزائر بين 89، و 95 % من مجموع الناخبين المسلمين و هي نتيجة صدمت الجنرال ديغول، و عبر عنها بقوله (61): «لقد عرضت الشراكة ضمينا على الجزائريين و لكن لم يجد 100/01 من السكان المسلمين في وهران و الجزائر، و 50/1 من مسلمي

غير أن نتائج هذا الاستفتاء في الجزائر لم تكن نزيهة، أولا، لأنها جرت في ظل الاحتلال، و كان للجيش الفرنسي دور كبير في جلب السكان المسلمين بالقوة إلى صناديق الاقتراع، و لا أحد يعرف بعد ذلك كيف تم التعامل مع أصواته إذا افترضنا أن مشاركتهم كانت بهذا الحجم، و هو أمر مستبعد، خاصة و أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، أي أقل من شهر على تاريخ الاستفتاء، قد بينت أن غالبية المسلمين مع جبهة التحرير الوطني التي نادت بمقاطعة الاستفتاء و رفضت نتائجه مسبقا.

فهل يعقل أن يؤيده المسلمون بأغلبية ساحقة، و يرفضه المستوطنون بنسبة ثمانين من المئة (80%)، حسب تقرير سري نقلته شعبة الاستعلامات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني الفرنسي، و لهذا رفضته جبهة التحرير الوطني، و أكدت أن النتائج قد جرى تزويرها، و أن الشعب الجزائري لم يكن أبدا مهتما بهذا الاستفتاء، و قد أدانه مسبقا يوم 10 و 11 ديسمبر خلال مظاهراته التي عمت أنحاء الجزائر. (57) و قد زار الكاتب و الصحفي الفرنسي، السيد لثان ألبرت

فلم يبق أمامهما إلا تسوية المشكلة طبقا لميثاق الأمم المتحدة».

كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم 10 جانفي 1961م، و مما جاء فيه أن:

«الولايات المتحدة تأمل الآن في أن تكون الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية قادرة على الالتقاء إن الولايات المتحدة مرتاحة للغاية للدعم المثير الذي منحه فرنسا لسياسة ديغول التي تنص على منح الجزائر حقها في تقرير مصيرها».(62)

ولهذا اقترح الجنرال ديغول نفسه، أنه لا معنى لأي حل «لا يشارك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال، لأنهم أصبحوا اليوم [1961] يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين.... فيجب حمل جبهة التحرير الوطني على الاتفاق معنا، حتى إذا توقف القتال أمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم إنشاء الجزائر المستقلة و إحداث نظام تعاقد (Association) لعلاقتها مع فرنسا».(63) و نتيجة لذلك قرر الجنرال ديغول التفاوض على الاستقلال مع الحكومة المؤقتة وحدها، رغم قناعته بأن: «هذه

قسنطينة أن هذا الأمر يهمهم" و خاب أمله في أن يقبل الجزائريون دولة جزائرية شريكة لفرنسا، فعبر عن غضبه بقوله: «حسنا، فليأخذهم الشيطان».

كما أن الدول الفاعلة في الشأن الجزائري، رأت أن نتائج الاستفتاء توفر فرصة ضرورية و أكيدة لفتح باب المفاوضات بين الحكومة الفرنسية، و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد علق وزير خارجية تونس، السيد مصمودي على نتائج الاستفتاء بقوله: «إننا نعتبر أنه كان هناك استفتاءين، أحدهما في فرنسا، و الآخر في الجزائر، أما الأول فقد رخص للجنرال ديغول تطبيق سياسته في الجزائر، و أما الثاني، فقد حدد مجاور فرنسا، و سئى ما إذا كانت فرنسا ستجد ذريعة للفرار من التفاوض الصادق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية».

أما وزير الإعلام المغربي، فصرح أن: «ديغول قد منحه الفرنسيون إمضاء على بياض لحل المشكلة الجزائرية، أما رفض الجزائريين المشاركة فيه، فهو دليل جديد على إخلاصهم للحكومة المؤقتة».

ولهذا فلدينا الآن شريكان، كل واحد منهما قوي بالثقة التي منحها له مواطنوه

دون شك مستعدة لتقديم الدعم الاقتصادي والإداري والمالي، والثقافي والعسكري والتقني للدولة المتوسطة الفتية، بشرط أن يتم ضمان التعاون الوثيق (organique) بين مختلف المجموعات التي تشكل سكان الجزائر ونظام تفضيلي للتبادل الاقتصادي والثقافي، والقواعد والتسهيلات الضرورية لدفاعنا". (66)

وقد تسبب هذا الخطاب في أخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا يوم 22 أبريل 1961 م غير أن فشلها أسقط نهائيا فكرة الجزائر الفرنسية ومهد طريق المفاوضات الجدية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية والتي أدت إلى استقلال الجزائر.

وهكذا يتضح أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م قد قلبت معطيات المشكلة الجزائرية رأسا على عقب، وكانت بمثابة الحل السحري لعقدة المعضلة الجزائرية بما حقق الأهداف الجوهرية للكفاح الوطني، وعلى رأسها استعادة السيادة الوطنية.

الهوامش

- 1- الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، التجديد (1958-1962م)، ترجمة سمحي فوق العادة، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 87.
- (*) تحولت فرنسا إلى قوة نووية بفضل سلسلة التجارب النووية التي أجرتها في الصحراء الجزائرية، حيث بدأها

عصابة من أشخاص عاجزين عن حكم أنفسهم، ومع ذلك يعتقدون أنهم قادرون لوحدهم على حكم الجزائر»، خاصة وأن القوة الثالثة البديلة لجبهة التحرير الوطني لم تظهر، رغم تشكيل لجان المنتخبين المسلمين، كما أن الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج قد انهارت (64)

و لم يعد بين يديه بدائل يمكن أن يهدد بها جبهة التحرير الوطني، ولهذا أخطر الشعب الفرنسي في مؤتمر صحفي عقده يوم 11 أبريل 1961م بأنه: «...إذا أراد سكان الجزائر قطيعة مع فرنسا فلن يعارض رغبتهم»، ولكنه أكد في هذه الحالة أنه سيوقف الجهود التنموية التي تبذلها فرنسا في الجزائر، وسيدعو رؤوس الأموال الفرنسية إلى مغادرتها، وهدد بتقسيم الجزائر لإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين والمسلمين الذين يصرون على البقاء فرنسيين، حيث يتم تجميعهم فيها وتضمن لهم فرنسا الحماية. (65)

ولكنه أكد أنه يفضل حلا للمعضلة الجزائرية، يكون: «نتيجة اتفاق مسبق بين الحكومة الفرنسية ومختلف العناصر السياسية الجزائرية وخاصة الثوار، وستكون فرنسا من

- باليربوع الأزرق يوم 13 فيفري 1960م، و ختمتها "بقرونا"، التي أجريت يوم 16 / 02 / 1966م، و تراوحت طاقة هذه التفجيرات بين 3.7 و 127 كيلو طن، و بلغ عددها 17 تفجيرا، منها أربعة (04) سطحية، سميت باليرابيع، و تم إجراؤها بالعمودية، و هي منطقة تابعة لرقان، و 13 باطنية، أجريت بإنكر، التابعة لتمرناست.
- (*) حول هذا العصيان المدني الذي تحول إلى مواجهات دموية بين الجيش، و المستوطنين المتمردين، ينظر:
- 10 - الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 91.
- 57 - الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 109.
- 64 - الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 110.

